

مصرف لبنان «يتلاعب» بحسابات ميزان المدفوعات

بسحر ساحر، حول مصرف لبنان عجزاً أكيداً في ميزان المدفوعات لشهر تشرين الثاني إلى فائض ولو محدود! كيف؟ الجواب بسيط وغير خفي، إذ قرر (فجأة) في هذا الشهر (دون غيره) زيادة سندات دين بالعملة الأجنبية (يوروبوندز) إلى صافي موجوداته الخارجية، خلافاً لكل المعايير والمنهجيات الحسابية المعتمدة هنا وفي الخارج، وذلك في تلاعب واضح بالحسابات هدفه تخفيف حدة العجز المتراكم وتجهيك نتائج السياسات النقدية المتبعة

ميزان المدفوعات

التغيرات الشهرية في صافي الموجودات الخارجية للقطاع المالي (بملايين الدولارات)

2017			2016			
المجموع	المصارف**	مصرف لبنان*	المجموع	المصارف**	مصرف لبنان*	
166.7	-132.6	299.3	-718.9	-763.7	44.8	كانون الثاني
341.8	35.8	306.0	362.6	200.9	161.7	شباط
46.3	1204.4	-1158.1	-287.9	325.7	-613.6	آذار
-320.9	562.6	-883.5	-254.9	240.0	-494.9	نيسان
-591.5	84.2	-675.7	-861.6	-406.0	-455.6	ايار
-758.0	-2523.4	1765.4	-13.0	-1002.5	989.5	حزيران
100.2	-1470.7	1570.9	352.1	-144.0	496.1	تموز
368.3	-239.0	607.3	1787.8	-2172.9	3960.7	آب
457.2	-665.6	1122.8	188.7	334.4	-145.7	أيلول
-887.8	-427.9	-459.9	-680.2	-731.4	51.2	تشرين الأول
68.2	1059.2	-991.0	453.0	346.7	106.3	تشرين الثاني
			909.8	1144.1	-234.3	كانون الأول
-1009.5	-2513.0	1503.5	1237.5	-2628.7	3866.2	المجموع

* صافي الموجودات الخارجية لمصرف لبنان في شهر تشرين الثاني 2017 يشمل سندات دين الجمهورية اللبنانية المصدر بعملة أجنبية
** تشمل على البنوك التجارية، مؤسسات التسليف المتوسطة والطويلة الأجل، والمؤسسات المالية (المصدر: مصرف لبنان)

طلب مصرف لبنان، قامت في النصف الأخير من الشهر المذكور بعملية «دفترية»، إذ استبدلت سندات خزينة بالعملة اللبنانية بقيمة 2562 مليار ليرة لبنانية يحملها مصرف لبنان

وانتقائياً في طريقة احتساب ميزان المدفوعات لشهر واحد من دون الأشهر الأخرى، وهو ما يعد «هرطقة» إحصائية. المعروف أن وزارة المال، وبناءً على

الخارجية لمصرف لبنان في شهر تشرين الثاني 2017 يشمل سندات دين الجمهورية اللبنانية المصدر بعملة أجنبية، أي أن المصرف المركزي أدخل تعديلاً استثنائياً

للسعودية بأنها تسعى إلى زعزعة الاستقرار في البلاد والضغط على الحكومة عبر التأثير على الأوضاع النقدية الهشة أصلاً. فما الذي حصل كي ينقلب العجز الأكيد في ميزان المدفوعات إلى فائض وهمي؟ للإجابة عن هذا السؤال، لا بد بداية من تعريف ميزان المدفوعات. بحسب صندوق النقد الدولي، فإن «ميزان المدفوعات هو بيان إحصائي يلخص نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في البلد والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة»، أو بمعنى أكثر وضوحاً، فإن ميزان المدفوعات يعبر عن صافي الحركة المالية المتبادلة بين لبنان وبقية العالم. فإذا كانت النتيجة فائضاً، فهذا يعني زيادة موجودات البلد الصافية بالعملة الأجنبية. وإذا كانت عجزاً، فهذا يعني تراجعاً في هذه الموجودات، وبالتالي مزيداً من الضغوط على سعر صرف الليرة الثابت والمربوط بالدولار منذ تسعينيات القرن الماضي.

هذا الميزان يسجل عجزاً تراكمياً منذ عام 2011 (ما عدا في عام 2016 الذي سجل فيه فائضاً بقيمة 1,2 مليار دولار نتيجة ما عُرف باسم الهندسة المالية)، وقد بلغ هذا العجز التراكمي نحو 9,2 مليارات دولار حتى نهاية شهر تشرين الثاني الماضي (وهو آخر شهر تتوفر الإحصاءات عنه). ما الذي تغير في شهر تشرين الثاني الماضي إذاً؟ ولماذا اتهام مصرف لبنان باللعب في هذه الحسابات؟ بحسب جدول الإحصاءات الرسمية الصادر عن مصرف لبنان والذي يخص الشهر المذكور (الجدول مرفق)، ترد جملة «سحرية» في أسفل الجدول مفادها أن «صافي الموجودات

في بيان عقيقي

سجلت حسابات مصرف لبنان لشهر تشرين الثاني الماضي فائضاً في ميزان المدفوعات بقيمة 68,2 مليون دولار، في مقابل عجز بقيمة 887,8 مليون دولار في الشهر الذي سبقه. هذه النتيجة خالفت كل التوقعات، وكانت بمثابة مفاجأة حقيقية لجميع المتابعين من الخبراء والمصرفيين، إذ إن الوقائع الثابتة في الشهر المذكور تفيد بأن حركة خروج الأموال من لبنان كانت أكبر بكثير من حركة دخول الأموال إليه، وبالتالي لا يوجد أدنى شك في أن الحسابات الحقيقية غير الملعوب بها تنطوي على عجز كبير أكيد، وهو ما تؤكدته تقديرات مديرية الإحصاءات في مصرف لبنان نفسه، التي أفادت بأن شهر تشرين الثاني شهد خروج ما

شهد تشرين الثاني خروج ما لا يقل عن ملياري دولار من الودائع من لبنان

لا يقل عن ملياري دولار من الودائع من لبنان، بالتزامن مع طلب كثيف على الدولار، ما ساهم في تخفيض الموجودات الخارجية لمصرف لبنان (أي الموجودات بالعملة الأجنبية) بقيمة 1,6 مليار دولار إلى 41,9 مليار دولار في نهاية الشهر المذكور. هذه الوقائع نتجت من سياق سلبي مستمر منذ عام 2011، وتعاضمت في تشرين الثاني الماضي في ظل ما عُرف بقضية «احتجاز رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السعودية» وإعلان استقالته من الرياض والعودة عنها في بيروت واتهام قوى محلية

تغير الموجودات الخارجية الصافية لدى القطاع المالي اللبناني (صافي ميزان المدفوعات)

